الأمم المتحدة

S/2020/1179



Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومعالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، علاوة على البيانات التي أدلى بها أصحاب الفخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا؛ والسيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر؛ والسيد قيس سعيد، رئيس تونس؛ ودولة السيد غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ومعالي السيد وانغ يي، الممثل الخاص للرئيس شي جين بينغ ومستشار الدولة ووزير خارجية الصين؛ ومعالي السيدة صوفي ويلميس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في بلجيكا؛ ومعالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام؛ ومعالي السيد أورماس رينسالو، وزير خارجية إستونيا؛ ومعالي السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا؛ ومعالي السيد جيمس دودريدج، وزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعالي السيد بريان أ. رودريارد، نائب وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا؛ وتلك التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي والجمهورية الدومينيكية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: الاتحاد الأفريقي“، التي عُقدت يوم الجمعة، 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. كذلك أدلى فخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس الصومال، ببيان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هاتان الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





050121 211220 21-16695 (A)



المرفق الأول

بيان الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أبدأ بتهنئة جنوب أفريقيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعلى قيادتها بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي. وكذلك أرحب بصديقي العزيز السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي يوجد معنا اليوم.

لم يسبق أن كان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية وغيرها من الآليات الإقليمية أقوى مما هو عليه الآن. فقد ازداد عملنا المشترك عمقا واتسع نطاقه، لا سيما منذ أن وقعنا على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام 2017 وعلى إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 في عام 2018. وهذه الشراكة متأصلة في مبادئ التكامل والاحترام والملكية الأفريقية، فضلا عن الاقتناع بأنه لا يمكن لأي منظمة أو دولة أن تتغلب بمفردها على تحديات عصرنا.

وقد أظهرت القارة الأفريقية قيادة وتضامنا مثاليين منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأثني على الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على قيادتهم لاستجابة سريعة ومنسقة وعلى إقامة شراكة قوية بين منظمة الصحة العالمية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وقدم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية رؤية مقنعة للسلام والأمن من خلال المبادرة الرئيسية لإسكات البنادق في أفريقيا وخريطة طريق لوساكا الرئيسية لعام 2016.

وتسعى الأمم المتحدة إلى دعم هذه المبادرات بعدد من الطرق الملموسة، بما في ذلك من خلال تقديم مساعدة تقنية لقدرات الوساطة ونزع السلاح، مثل التنفيذ المشترك لمبادرة شهر العفو العام الأفريقي في سبعة بلدان في عام 2020؛ وإقامة شراكة مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية وفروعها الوطنية الـ 25؛ والاستثمار في أنشطة تمكين الشباب، بما في ذلك التثقيف في مجال السلام. ويسرني كذلك أن أرى اتساع نطاق دور الدعم التشغيلي الذي تقوم به الأمم المتحدة، التي أصبحت شريكة للاتحاد الأفريقي، ليس ذلك فحسب، بل ومقدمة للخدمات له كذلك.

وأسفرت شراكتنا كذلك، بدعم من البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، عن نتائج هامة على الصعيد القطري. ففي ليبيا، وقّع الطرفان اتفاقا لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة واستؤنفت المحادثات السياسية. وأنا ممتن على انخراط الاتحاد الأفريقي المستمر والوثيق في دعم عمليات الحوار الجارية، بما في ذلك رئاسة الفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية. ولا يزال فريق الاتصال التابع للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، التي يرأسها رئيس جمهورية الكونغو، منبرا هاما لتيسير التعاون المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ليبيا. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا، لا سيما في دعم تنظيم الاتحاد الأفريقي لمؤتمر للمصالحة الوطنية الليبية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت الأمم المتحدة إنشاء بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي، وشهدنا تقدما في تنفيذ اتفاق السلام الذي توسط فيه الاتحاد الأفريقي بدعم منا. وكذلك عززت الأمم المتحدة تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عقب إنشاء المفوضية الجديدة

التابعة للجماعة في أيلول/سبتمبر. وقد تجسد هذا التعاون الأقوى في الزيارة المشتركة التي قام بها مؤخرا مسؤولون كبار من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، دعما لجهود البلد الرامية إلى توطيد السلام. وسيكون عملنا المشترك وتعاوننا الوثيق حاسمين في ضمان توطيد السلام من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في إطار الجداول الزمنية الدستورية.

وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون في جنوب السودان، حيث ظل وقف إطلاق النار صامدا إلى حد كبير وحيث أدى تحسن الاستقرار السياسي في جميع أنحاء البلد إلى تفاؤل حذر. كما نعمل بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك في جنوب السودان. وقد دعمت الأمم المتحدة أيضا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال مبعوثي الخاص للقرن الأفريقي، في وضع استراتيجيتها للاستجابة الإقليمية من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19.

كما نعمل يدا بيد في السودان، حيث يأتي التوصل إلى اتفاق سلام جديد بين الحكومة والحركات المسلحة تتويجا لعام من المحادثات البناءة وشهادة على التزام الأطراف بالسلام. وهو يفتح فصلا جديدا، لا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي الصومال، وإلى جانب دعمنا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإننا ندعم الحكومة في توسيع نطاق سيطرة الدولة لتشمل مناطق إضافية وفي التحضير لإجراء انتخابات جديدة.

كما عملت منظمتانا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وغينيا قبل الانتخابات وبعدها وانضمتا، في أيلول/سبتمبر، إلى الجهود الرامية إلى تيسير عملية الانتقال في مالي المقرر لها أن تستمر 18 شهرا.

وندعم، جنبا إلى جنب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومكتب ميسر الجماعة الإنمائية، الجهود السياسية والمؤسسية الرامية إلى تنفيذ عملية الإصلاح الشامل في ليسوتو. كما نتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتيسير إعادة تشكيل لواء التدخل وتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن خروج بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، فإن التحديات تلوح في الأفق. فالنزاعات الجديدة تنشب، والطوارئ المناخية مستعرة، ووباء ”كوفيد-19“ يزيد من حدة الهشاشة ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء وأكثر الفئات ضعفا. وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، تتآكل الثقة، مما يؤكد أهمية الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، اللذين ليسا ضروريين لتنمية القارة فحسب، بل هما أيضا عنصران حاسمان للسلام والأمن. والتصدي للوباء يجب إلا يصرف الانتباه عن صون السلم والأمن في أفريقيا.

وكما تم التأكيد عليه في الحوار الرفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الذي عقدته قبل بضعة أيام، فإننا نرى قيودا متزايدة في الحيز المدني وتهديدات متزايدة للأقليات في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة حالة انعدام اليقين الناجمة عن الوباء، على نحو ما نلاحظه في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وأرحب بالجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب وما يتصل به من تهديدات في مختلف البلدان الأفريقية، وأؤيد هذه الجهود. ومن

الأهمية بمكان في هذا الصدد تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لديها، إلى جانب الهيئات الإقليمية في القارة. وكمثال على ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مع المركز الأفريقي على وضع خيارات في إطار مجموعة من المشاريع المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لمساعدة موزامبيق. ولكن يجب عمل المزيد. وأكرر مناشدتي أن تحظى عمليات السلام ومكافحة الإرهاب بقيادة أفريقية بولايات من مجلس الأمن عملا بالفصل السابع من الميثاق، فضلا عن تمويل يمكن التنبؤ به مضمون من الأنصبة المقررة.

وأود أن أؤكد مجددا دعمي الكامل لمبادرة الاتحاد الأفريقي، التي تقودها جنوب أفريقيا، لحل المظالم عن طريق الحوار. وعلى نطاق أوسع، أكرر ندائي إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. كما أشكر الرئيس موسى فقي محمد على دعوته جميع الأطراف المتحاربة لوقف القتال والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وتمكين الحلول السياسية.

وفي وقت سابق من هذا العام، أصدرت تكليفا بإجراء تقييم مستقل للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وقد كشف هذا التقييم عن توافق واسع في الآراء على أن الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر أساسي للتصدي لمجموعة التحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هي إحدى أهم العلاقات في مجال السلام والأمن الدوليين وحجر الزاوية في تعددية الأطراف. وأبرزت هذه العملية إحراز تقدم كبير في شراكتنا، سواء في أماكن البعثات أو في غير البعثات، ولكنها أقرت أيضا بمجالات التحسين.

وستستفيد منظمتانا وعملنا في أفريقيا من عدد من الخطوات الملموسة: مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على تعاوننا على جميع المستويات، حيث يجب أن تقوم الشراكة المستدامة على أساس الثقة بين المنظمتين، الأمر الذي سيتطلب أيضا تعاونا أقوى بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وضمان إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي من خلال الاشتراكات المقررة؛ والقيام بالمزيد لإشراك النساء والشباب في جدول أعمال السلام والأمن.

ولتعزيز القدرة على الصمود والاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، نحتاج إلى بناء المزيد من المؤسسات المترابطة والشاملة والفعالة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز تقديم الخدمات. وباختصار، نحن بحاجة إلى نهج متجدد لتعددية الأطراف .

ونحن إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، شرعنا في التفكير مليا في أفضل السبل التي يمكننا بها النهوض بجدول أعمالنا المشترك. وأعتمد على الاتحاد الأفريقي للمساعدة في تولي زمام الريادة. وكما قال نيلسون مانديلا: "يبدو الأمر دائماً مستحيلاً إلى أن ينجز". آمل أن تساعدنا حكمته وتعاطفه ومثاله جميعاً وتلهمنا جميعاً لإنجازه.

المرفق الثاني

بيان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد

أود أن أشكر الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي على دعوتي إلى الإسهام في هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما أود أن أهنئه على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أشكر جنوب أفريقيا، بوصفها أحد الأعضاء الأفارقة الثلاثة غير الدائمين في مجلس الأمن، على قيادتها القوية وتنسيقها مع زميليها في أفريقيا في مناصرة المواقف الأفريقية في المجلس، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في نيويورك ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي قاطبة. وبالنظر إلى أن حوالي 70 في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن مكرس لمسائل السلام والأمن المتصلة بالقارة الأفريقية، من البديهي على ما يبدو أن أفريقيا ينبغي أن يكون لها وجود دائم في مجلس الأمن. غير أن هذا الأمر لم يحدث بعد.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، المكرس في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، بل والمادة 17 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ليس ضرورة للمنظمتين فحسب، بل هو شرط مسبق لتنفيذ ولايتينا لتعزيز السلام والأمن الدوليين ودعمهما. وقد أدى التوقيع في عام 2017 على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن من جانبي والأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى زيادة تعزيز شراكتنا الاستراتيجية وتعاوننا بهدف تعزيز ملكية أفريقيا للعمليات السلمية في القارة وقيادتها. وكان التوقيع اللاحق في عام 2018 على اتفاق إطاري مماثل لتنسيق التكامل بين خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وخطة عام 2063 يتماشى مع الشراكة المعززة بين منظمتينا لتسريع جدول أعمال التنمية لأفريقيا، اعترافا بالصلة بين السلام والأمن والتنمية البشرية.

ومنذ عام 2007، من الناحية العملية، كانت الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أساسية لتعزيز المشاركة بين المجلسين. وفي الوقت نفسه، قامت المنظمتان أيضا، في الميدان، بزيادة التعاون والتنسيق التنفيذيين من خلال العمل المتضافر لدعم عمليات السلام في السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور والصومال ومناطق أخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ما أبداه الأمين العام غوتيريش من دعم قوي للعلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتزام بها.

والاتحاد الأفريقي، من جانبه، يعمق تعاونه مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز أنشطتنا لصون السلام والأمن الإقليميين. وبالمثل، نواصل بذل جهود مشتركة لضمان أن يقترن تنفيذ مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا بالأهداف التي تشكل جدول أعمالنا النشط للتكامل الاقتصادي في أفريقيا.

ولكن أفريقيا التي نريدها تؤمن أيضا بمبادئ التعاون الدولي في عالمنا المتعدد الأقطاب بصورة متزايدة، بغية التصدي للتحديات المشتركة باعتبارنا مجتمعا عالميا واحدا. وفي هذا الصدد، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مخطط للتعاون المتعدد الأطراف. وقد دخلنا في شراكات

استراتيجية مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، ونأمل أن نعزز التعاون مع المنظمات الرئيسية الأخرى التي يقودها الأعضــــاء، بما فيها جامعة الدول العربية، التي تتمتع بعضـــوية أفريقية كبيرة، من أجل تعزيز التعاون الاستراتيجي والتصدي بشكل أفضل للتهديدات المشتركة التي يتعرض لها سلامنا وأمننا المشتركان.

وســأواصــل في ذلك الصــدد حث المجتمع الدولي، ولا ســيما مجلس الأمن، على الاعتراف بمبدأ تقاســم الأعباء من أجل صــون الســلام والأمن العالميين. وينبغي لذلك أن يشــمل توفير تمويل قابل للتنبؤ ومســتدام ومرن لعمليات دعم الســلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو يأذن بها، اســتنادا إلى مبدأ اســتخدام الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة.

وإذ نســعى إلى إيجاد ســبل جديدة لتعزيز تعاون أقوى متعدد الأطراف، يجب علينا كذلك أن نعالج التناقضـــات في المجلس التي تعوق، وتمنع أحيانا، حل النزاعات في أفريقيا. وأرجو للمجلس النجاح في مداولاته.

المرفق الثالث

بيان رئيس جنوب أفريقيا، ماتاميلا سيريل رامافوسا

إنه لشرف لجنوب أفريقيا أن تترأس هذه الجلسة مع اقتراب فترة عضويتنا بوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن من نهايتها. فلم يكن لنا شرف العمل في مجلس الأمن فحسب، خلال هذا العام، بل تشرفنا كذلك برئاسة هيئتنا القارية، الاتحاد الأفريقي. إننا نرحب بالفرصة التي أتيحت لنا في هذه الجلسة للتفكير في جهود المجلس لحل النزاعات في القارة الأفريقية، وزيادة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

فقد عمّقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال العقد الماضي علاقتهما باتفاقات شراكة بشأن السلام والأمن والتنمية وبناء القدرات. وتمثل التعاون الأكثر تقدما بين المنظمتين في السلام والأمن، على النحو الذي نص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأعيد تأكيده في العديد من المخرجات التي تمخض عنها مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية.

إننا نشهد في أفريقيا قارة تتحمل المسؤولية إزاء التحديات المعقدة التي تواجهها في سبيل السلام والأمن والتنمية. فهي تعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في دعم الحلول بقيادة أفريقية للمشاكل في القارة.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تتحمل - من خلال مجلس الأمن - المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، علينا أن نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في التصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن.

وقد اعترف الاتحاد الأفريقي بالصلة بين السلام والتنمية. وعمل في ذلك الصدد على تماشي هيكل السلام والأمن الأفريقي مع خطة عام 2063، المخطط الأساسي لتنمية أفريقيا. ويهدف هذا النهج إلى منع النزاعات وإنهائها من خلال الحوار والوساطة وعمليات دعم السلام والتركيز المستمر على التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الدور القيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم تلك المبادرات التي تقودها أفريقيا. إننا نشدد مرة أخرى على ضرورة أن تعجل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالمداولات لكفالة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن من خلال اشتراكات الأمم المتحدة المقررة.

إن الاتحاد الأفريقي مصمم على إسكات المدافع في القارة. وقد حققنا مكاسب كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف الضروري كما يتضح من اتفاقات السلام الرائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان، ومؤخرا في ليبيا.

ويجب أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مرنا واستراتيجيا لمواجهة التهديد المتزايد المتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في أفريقيا والتدفقات المالية غير المشروعة.

ونود أن نسلم بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وعمليات السلام التي تقودها الكيانات الإقليمية في القارة، والتي مهدت الطريق لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أصعب الظروف. وهي

تشمل العمليات في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، التي شكلت سابقة لعمليات السلام التي تقودها الكيانات الإقليمية وتنتقل إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتجسد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المستحدثة التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حماية المدنيين وتيسير الطريق إلى السلام. وتظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تكتسي أهمية في الإسهام في تحقيق الاستقرار والنهوض بالسلام في الصومال، وندعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم جهودها.

إننا نشيد بشجاعة النساء والرجال الأفارقة المشاركين في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل حماية المدنيين ودعم عمليات السلام في أفريقيا، وكذلك بإسهام حفظة السلام من خارج القارة، الذين يمثل تفانيهم في خدمة القضية الأفريقية دليلا على التضامن الرائع ونكران للذات.

ونحتاج كذلك إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا ومسبباتها، بما في ذلك مسائل التنمية والحوكمة، من خلال تعاوننا. ويجب أن ننظر في جميع العوامل التي قد تعوق تحقيق السلام والرخاء في أفريقيا. وما زال يساورنا القلق، على الرغم من المكاسب الكبيرة التي حققناها، إزاء التحديات الإنسانية الهائلة التي تواجهها القارة نتيجة للنزاعات الجارية وجائحة فيروس كورونا. وقد أيدت جنوب أفريقيا دعوة الأمين العام في وقت سابق من هذا العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي للاستجابة للتحديات الإنسانية التي تمثلها الجائحة ويثلج صدورنا أن نلاحظ أن دعوته قد أسفرت عن إحراز تقدم في بعض النزاعات التي طال أمدها في القارة. وقد أظهرت الجائحة أن التضامن والتعاون من خلال العمل المتعدد الأطراف هما أكثر الوسائل فعالية لمواجهة التهديدات المشتركة.

إن هذا العام مهم للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. فنحن نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونحتفل بمرور 20 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000). وهما إطاران أساسيان للسياسات التي تجبر المجتمع الدولي على ألا يدخر جهدا لضمان أن تحتل المرأة مكانها الصحيح في تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. ونرحب بالدور الذي تضطلع به النساء والشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ويساورنا قلق عميق إزاء استهداف النساء والأطفال، غالبا من خلال العنف الجنسي الذي يستخدم كأداة للحرب والإرهاب والتخويف. إن التصدي لتلك الآفة هو الاختبار الحاسم لمدى فعالية حماية شعوبنا من ويلات النزاعات.

وعلاوة على ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل من يعهد إليهم بحماية المدنيين. إن هذا أمر غير مقبول على الإطلاق، ويجب علينا ألا نتسامح مع هذه الأعمال. ونحن بحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فلا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي إلا إذا كان ذلك مبنيا على الجهود الجماعية لجميع الأطراف الفاعلة، مستفيدة من مواطن القوة لكل لبنات بناء النظام المتعدد الأطراف.

ولا بد لي من أن أشيد بسانت فنسنت وجزر غرينادين، البلد الذي يشكل جزءا من الشتات الأفريقي، إلى جانب البلدان الأفريقية في مجلس الأمن، أي النيجر وتونس وجنوب أفريقيا، على عملها المشترك لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات الأفريقية.

وسنمضي بهذا العمل قدما عندما يعقد الاتحاد الأفريقي مؤتمر القمة المعني بمبادرة إسكات المدافع في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لجمعيته، بعد يومين من الآن. وأنا على يقين من أن مداولاتنا اليوم في مجلس الأمن ستسهم إسهاما قيما في نجاح مؤتمر القمة.

المرفق الرابع

بيان رئيس النيجر، محمدو إيسوفو.

[الأصل: بالفرنسية]

في البدء أشيد بهذه المبادرة الهامة التي اتخذها فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والرئيس الحالي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ولا شك في أن قيادته لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ستلبي توقعات أفريقيا والمجتمع الدولي.

وأهنئ أيضاً ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية إذ تقترب مدة عضويتهم الناجحة في مجلس الأمن من نهايتها.

إن لهذه الجلسة أهمية كبيرة للنيجر، وللبلدان الأخرى في القارة الأفريقية وشركائها أيضاً بلا شك، حيث أنها تركز على الحالة الراهنة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. ونحن على يقين بأن مناقشاتنا ومداولاتنا الجارية على مستوى عالٍ اليوم ستكون ذات قيمة كبيرة في التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه قارتنا.

وكما يعلم الجميع، فإن أفريقيا ظلت أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمال مجلس الأمن في السنوات الأخيرة. وتشير الإحصاءات الحالية إلى أن أكثر من 50 في المائة من البنود في جدول أعمال المجلس و 70 في المائة من حالات السلام والأمن التي يتصدى لها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتعلق بالبلدان الأفريقية. وهذه حقيقة محزنة تستدعي اهتماماً خاصاً وتعاوناً متناسباً، فضلاً عن اتخاذ إجراءات حاسمة ومنسقة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ ولايتيهما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وتنمية البلدان الأفريقية وبناء قدراتها في جميع المجالات.

ولذلك، فقد رحّبنا بنتائج الاجتماع التشاوري السنوي الرابع عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ترأسته النيجر في أيلول/سبتمبر 2020، وكذلك بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2020/860) عن التعاون بين الهيئتين من خلال الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وقد أدت تلك الصكوك المرجعية إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية للنزاعات من خلال إبراز دور وأهمية الجهات الفاعلة الإقليمية التي تمتلك بالفعل الآليات اللازمة للتعامل مع حالات الأزمات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على جهوده الرامية إلى إنشاء منظومة للسلم والأمن خاصة بالاتحاد الأفريقي، وفقاً لخريطة لوساكا الرئيسية للطريق لعام 2016. وأود أيضاً أن أثني على الدور الإيجابي جداً الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال السلام والوساطة في المنطقة. كل هذا يعني أن شروط تطبيق مبدأ التبعية في تنفيذ وتنسيق عمليات السلام والأمن على الأراضي الأفريقية موجودة، وبهذه الطريقة وحدها سنجسد بصورة مجدية مفهوم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وهو ما نؤيده.

وفي حين أن التفاوض على العديد من الاتفاقات تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات والمؤسسات الشريكة الأخرى أمر جدير بالثناء، فمن الواضح أن هذا التعاون لم يكن فعالاً دائماً. ومن الأمثلة على ذلك أن الأزمة الليبية كشفت عن الاختلافات في أدوار ومسؤوليات مجلس الأمن ومجلس

السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولم تلق معارضـة النيجر وغيرها من جيران ليبيا الشـقيقة لأي تدخل فيها آذاناً صاغية للأسف. وتواجه ليبيا اليوم فوضى أدت إلى انتشار الأسلحة والمرتزقة وإلى عدم الاستقرار في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فضلاً عن أزمة إنسانية وهجرة غير مسبوقة.

وقد ذكّرتنا جائحة مرض فيروس كورونا بالأهمية الملحة لإصـلاح النظام الحالي للحوكمة العالمية، وذلك بتمكينه من أن يجسد بصورة أفضل المبادئ الأساسية للميثاق. ولذلك، فإن النيجر تؤمن بأن القارة الأفريقية يجب أن تحتل مكانها الصحيح في أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، وفقاً لتوافق آراء إيزولويني، بما يتفق دون شك مع تطلعات مناطق العالم الأخرى.

وينبغي أن يأخذ التعاون بين منظمتينا في الاعتبار أيضاً جميع العوامل التي قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو التي تقوض جهودنا لتحقيقهما. ولذلك، فمن الضروري ضمان التعاون التنفيذي بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، مما سيؤدي إلى إنشاء وكالات إنمائية تركز على الهدف الرئيسي المتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الأمنية في المناطق المتضررة من الأزمات. وليست مسؤوليتنا حل هذه المسائل الأمنية فحسب، بل ومنع حدوثها أيضاً في المقام الأول.

وينبغي أن يتيح لنا إطار عملنا المشترك أن نأخذ في الحسبان التهديدات الجديدة للسلام والأمن، مثل الجوائح والإرهاب وتأثير تغير المناخ والجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال وضع مفهوم جديد لعمليات الأمم المتحدة. وينبغي أن يتيح هذا الهيكل نفسه للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالشباب والنساء والأطفال. وتحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أتقدم بأربعة اقتراحات:

يتعلق الأول بوضع مفهوم جديد لعمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام.

والثاني هو إنشاء آلية لضمان التمويل المستدام لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، وفقاً لمبدأ الولاية الاحتياطية.

أما الاقتراح الثالث فيتعلق بتعزيز التعاون بين المجلسين بالتأكيد على تنسيق جدولي أعمالهما وأهدافهما من خلال زيادة عدد الاجتماعات المقررة التي تُعقد بانتظام.

ورابعها، كما ذكرت سابقاً، هو ضمان أن تؤدي البلدان الأفريقية دوراً مركزياً في مناقشات مجلس الأمن وعملية صنع القرار فيه، حيث أن القضايا الأفريقية تشكل أغلبية المواضيع التي يتناولها المجلس.

المرفق الخامس

بيان رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيّد

[الأصل: بالعربية]

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم إلى فخامتكم بأحرّ التهاني على تولي جنوب إفريقيا رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، متمنياً أن تكلّل هذه الرئاسة بالنجاح لتتوّج عضويتكم بالمجلس والجهود القيّمة التي بذلتموها خلال السنتين المنقضيتين في خدمة القضايا الأفريقية والدولية.

كما نشكركم على تخصيص هذه الجلسة للتطرق إلى التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وهو اختيار صائب يعكس الأهمية البالغة التي نوليها لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين في التعاطي مع قضايا الأمن والسلم في إفريقيا التي تستقطب حوالي 60 في المائة من عمل ووقت مجلس الأمن.

ولا يفوتني أن أجدّد الإعراب لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش عن تقدير تونس لجهوده القيّمة في خدمة الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز دور الأمم المتّحدة والعمل متعدّد الأطراف.

كما أعرب لمعالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تثميننا لجهوده في خدمة القضايا الأفريقية وتعزيز السلم والأمن في القارة.

رغم الجهود الأممية والإقليمية المبذولة، ما زالت عديد المناطق في القارة الأفريقية تعاني منذ عقود من انتشار بؤر التوتّر والعنف والنزاعات وعدم الاستقرار ومختلف مظاهر وعوامل الهشاشة، التي ما فتئت تفاقم هذه الأوضاع وتزيد في تعقيدها، لا سيّما في ظلّ تغيّر طبيعة النزاعات وظهور عديد التهديدات والمخاطر المستجدّة المحدقة بالسلم والأمن، والتي تتجاوز تأثيراتها وتداعياتها المستويات المحلية والإقليمية لتطال الأمن والسلم الدوليين.

ومن هذا المنطلق، ما فتئ تطوير علاقات التعاون والتكامل وتعزيز الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكتسي أهمية متزايدة لمواجهة تحدّيات السلم والأمن في كافّة أنحاء القارّة وتنسيق الجهود في إدارة الأزمات والنزاعات ودفع مسارات تسويتها وتغليب الحلول السياسية وتطوير استراتيجيات تحقيق الأمن وبناء السلم واستدامته في مراحل ما بعد النزاع، من خلال الآليات المشتركة والمشاورات المنتظمة بين المنظّمتين.

بقدر ما نعرب عن ارتياحنا لتطور علاقات التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تدريجيا، خاصة خلال العشرية الأخيرة، حيث أصبح مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يعقدان منذ 2007 اجتماعات تشاورية سنوية، علاوة على العمليات المشتركة في عدد من مناطق النزاعات في القارة، فإننا نؤكد اليوم، في ظل جسامة التحديات الماثلة وتفاقم تأثيرات الأوضاع غير المستقرة وتداعياتها، على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل مزيد من دفع هذه العلاقات وإحداث نقلة نوعية ترتقي بها من مستوى إدارة النزاعات إلى الشراكة في مجالات العمل الوقائي لمنع عودة العنف ونشوب النزاعات بمعالجة محركات تأجيجها وأسبابها العميقة.

كما ندعو في نفس السياق إلى مزيد من التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات توحيد التقييمات لحالات النزاع مخطط الاستجابة المبكرة والمشتركة، وإحكام

التنسيق والتكامل في جهود الوساطة ضمانا للتوصل إلى النتائج المرجوة منها لدى أطراف النزاع، إلى جانب دفع الشـــراكـة في مجـال عمليـات حفظ الســـلام وإدارة حـالات الانتقـال بين البعثـات الأمميـة وبعثـات الاتحاد الأفريقي.

وباعتبار الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات والمجموعات الأفريقية دون الإقليمية في المساعدة في معالجة الأزمات وحل النزاعات، فإن من شـأن مزيد من التنسـيق والتعاون معها المسـاعدة على مواجهة تحديات تحقيق الأمن والسلم.

وفي هذا الإطار، فإنه من الضـروري العمل على زيادة تنسـيق صـنع القرار بخصـوص القضـايا الأفريقية المعروضـــة على مجلس الأمن، باتجاه منح أولوية التدخل للاتحاد الأفريقي وهذه المجموعات دون الإقليمية للمســـاهمة في معالجة الأزمات باعتبار قدرة الدول الأفريقية على اســـتيعاب مختلف المعطيات المتعلقة بها والتعاطي معها، وكذلك تكريسـا لشـعار الاتحاد الأفريقي "حلول أفريقية للمشـاكل الأفريقية". ولنا في تدخل المجموعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا الأخير لحل الأزمة في مالي خير مثال على فعالية مثل هذه الجهود.

من ناحية أخرى، نعتقد أن إيفاد المزيد من مبعوثي الأمين العام من الأفارقة إلى مناطق النزاعات في أفريقيا، وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، يمكن أن يزيد من فعالية هذه الآلية في لعب دور الوساطة والدفع باتجاه التســوية الســلمية للنزاعات، باعتبار ما يتمتع به المبعوثون الأفارقة من دراية واســعة برموز الثقافة المحلية التي تنبني عليها العلاقات بين مختلف أطراف النزاعات.

كذلك، وفي نفس سياق مساندة الجهود الأفريقية، نجدد الدعوة إلى توفير المزيد من الدعم لعمليات تعزيز السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي من خلال تمويلها عبر المساهمات المقررة للأمم المتحدة.

نعتقد أنه لا يمكن معالجة قضـــايا الأمن والســـلم في أفريقيا دون التطرق إلى أســـبابها العميقة، وخاصــة منها عوامل الهشـاشـة، وهي متشـبعة ومتعددة الأبعاد ولكنها تشـترك في أنها توفر أرضـية خصـبة لتغذية التوتر والعنف وعدم الاستقرار وتساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعطيل مسارات الحل وإعادة الأمن والاستقرار وتتسبب في إطالة أمد النزاعات وتعقيدها أو عودتها.

ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة التحديات المرتبطة بحالات النزاع واضـطراب الأوضـاع في قارتنا، يتطلب مواصـــلة التعاون والتنســيق والتكامل بين مختلف الهياكل الأممية والدولية والإقليمية في إطار مقاربة شاملة للسلم تتجاوز البعد الأمني لتستهدف أيضـا الأبعاد التنموية والاجتماعية والبيئية بما يتماشـى مع تنفيذ جدول أعمال أهداف التنمية المســـتدامة للأمم المتحدة لعام 2030، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

المرفق السادس

بيان رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن القومي والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف غونسالفيس

إنه لمن دواعي سروري أن أراكم، صاحب الفخامة وأخي السيد سيريل رامافوسا، تترأسون هذا الاجتماع الافتراضي.

ونتقدم بالشكر لجمهورية جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة الهامة التي تجري في الوقت المناسب، ونعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقي محمد؛ ورئيسا النيجر وتونس على ملاحظاتهم الثاقبة. وبصفتنا عضوا ملتزما في مجموعة 3+1 – الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وسانت فنسنت وجزر غرينادين – وفي المنطقة السادسة من أفريقيا، نركز بشكل خاص على موضوع مناقشة اليوم.

إن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أداة حاسمة في هيكلنا الأمني العالمي، وأداة تعزز بشكل كبير جهود المجتمع الدولي لصون السلام والأمن الدوليين. ومنذ التوقيع في عام 2017 على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ازدادت الشراكة قوة على قوة، ليس فقط باعتبارها آلية لتقاسم الأعباء الجماعية للأمن، بل وباعتبارها أيضا وسيلة للمجتمع الدولي للوصول إلى الخبرات التي لا حصر لها لدى الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والاستفادة منها، ترتكز على الحقائق التاريخية والمعاصرة الفريدة للقارة الأفريقية.

وقد رأينا الفوائد الملموسة لهذه الشراكة المتنامية في التطورات الإيجابية في عمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان. ومع اعتماد البيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2020/12) بشأن بوروندي، يسرنا إمكانية حذف هذا البلد الآن من جدول أعمال مجلس الأمن.

ونعتقد أنه لا يمكن أبدا فرض حلول دائمة، بل يجب أن تنشأ بصورة طبيعية من الداخل. وفي هذا الصدد، نرى أن المواقف والأولويات التي أوضحها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها ومبادرات إسكات دوي المدافع، تشكل الطريق الأنجع نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في جميع أنحاء القارة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم الآثار المعقدة والمتداخلة لجائحة مرض فيروس كورونا، وتفشي تغير المناخ، وتنامي الدمار الإيكولوجي، والتشريد الجماعي للبشر، وانتشار التطرف العنيف، وغير ذلك من العوامل المعاصرة التي تشعر بانعدام الأمن البشري – وكثير منها أكثر حدة في البلدان الأفريقية – فمن شأن تعميق التنسيق بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يحسن بدرجة كبيرة جهودنا الأمنية الجماعية في البلدان المتضررة من النزاعات وتلك التي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وينبغي السعي للحصول على وجهات النظر الدقيقة للاتحاد الأفريقي ومشورته المبدئية، بصورة منهجية وعلى سبيل الأولوية، قبل جميع عمليات تجديد الولايات والعمليات الانتقالية للبعثات إلى عمليات سلام في القارة الأفريقية. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يجري مشاورات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ المهام ذات الأولوية التي صدر بها تكليف لبعثات السلام في تلك المجالات، مثل إصلاح قطاع الأمن

ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يتمتع فيها الاتحاد الأفريقي بخبرة كبيرة ويمكن أن يقدم التوجيه التنفيذي.

وقد شهدنا كذلك المزايا النسبية التي يتمتع بها الاتحاد الأفريقي الذي يضطلع بدور أكبر في عمليات السلام في عدد من السياقات، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤيد وفد بلدنا تأييدا تاما استخدام اشتراكات الأمم المتحدة المقررة في عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. كما نشجع كلا المجلسين على التواصل بشكل أكثر انتظاما بطريقة تسمح بتجسيد الآراء الأفريقية بشكل كامل في قرارات مجلس الأمن بشأن المسائل الأفريقية، وعلى استخدام جميع الطرائق لتبادل المعلومات، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة.

وأخيرا، نكرر دعوات الاتحاد الأفريقي إلى وقف جميع الجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على البلدان الأفريقية، وذلك للمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الانتعاش والنمو والاستقرار الاقتصادي.

ولا يمكن إيجاد حل للتحديات الهائلة التي تواجهنا اليوم من خلال الأخذ بالتدرج أو لعبة المحصلة الصفرية البالية للنزعة العسكرية. لكننا بحاجة إلى حلول متعددة الأطراف عملية وقائمة على المبادئ. والواقع أنه ما من بلد يشكل جزيرة في حد ذاته، ولا يمكن إيجاد حل للتهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين إلا من خلال العمل الجماعي والتضامن.

وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع على زيادة تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للوصول إلى حلول إنمائية وإصلاحية شاملة للأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، بما في ذلك الأسباب التي ترتكز على أخطاء تاريخية ارتكبت ضد حضارتنا الأفريقية العالمية. وإذ نسعى إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة فيروس كورونا، يجب أن نظل مدركين دائماً أن أفريقيا المسالمة والمزدهرة هي ركيزة أساسية لعالم آمن ومأمون.

المرفق السابع

بيان الممثل الخاص لشي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية، مستشار الدولة وزير خارجية الصين، وانغ يي

[الأصل: بالصينية]

تؤيد الصين مبادرة جنوب أفريقيا لعقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى. ونرحب بالرئيس رامافوسا، الذي يترأس جلسة اليوم، ونشكر الأمين العام غوتيريش والرئيس فقي محمد على إحاطتيهما.

لقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الأزمات العالمية، وكان لها تأثير عميق على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية، وتشكل مجموعة من التحديات الجديدة للسلام والأمن في القارة. ومن واجب الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة لمساعدة أفريقيا على الصمود في وجه العاصفة. وتقترح الصين بذل جهود في المجالات الأربعة التالية.

أولا، ينبغي أن نشكل جبهة موحدة لمكافحة الجائحة من أجل المساعدة على تعزيز دفاعات أفريقيا في مجالي الصحة والسلامة. ويجب أن نزيد من الأدوار التنسيقية للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لتعبئة الموارد العالمية دعما للاستراتيجية القارية الأفريقية المشتركة لمواجهة جائحة كوفيد-19، والوصول الأفريقي الواسع النطاق للوازم الطبية والأدوية ورأس المال والتكنولوجيا العلاجية. ومن خلال مساعدة أفريقيا، سندعم الجهود العالمية لمكافحة الفيروس.

وينبغي أن تشكل اللقاحات منفعة عامة عالمية وأن تكون متاحة وميسورة التكلفة بالنسبة للبلدان الأفريقية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، القيام بدورها في مساعدة أفريقيا على التخلص من العراقيل في مجال النقل وضمان إيصال الإمدادات والأدوية واللقاحات إلى آخر ميل حيث يعيش السكان والفئات الضعيفة في المناطق الفقيرة والنائية مما يتيح لهم تلقي العلاج الطبي الفعال في الوقت المناسب. ويجب أن ننظر إلى جهود أفريقيا في الأجل الطويل وندعمها لتعزيز نُظم الوقاية والمكافحة في مجال الصحة العامة وتحسين قدرتها على التصدي للأمراض المعدية الرئيسية بغية بناء مجتمع صحي عالمي للجميع.

ثانيا، يجب أن نواصل العمل من أجل تحقيق هدف إسكات دوي المدافع من أجل استعادة السلام والاستقرار للشعب الأفريقي. إن سبعين في المائة من بنود جدول أعمال مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. وبدون تحقيق الاستقرار في أفريقيا، سيظل السلام الدولي بعيد المنال. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل عن كثب من أجل النهوض بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، ونداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وتشجيع الأطراف المتحاربة على التركيز على التغلب على الجائحة، وتحويل أسلحتها من الحرب إلى أدوات لتحقيق التنمية، ووقف أعمال العنف.

ويجب أن نواصل تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وتعزيز التعاون لمنع نشوب النزاعات والتوسط فيها وتحقيق السلام الدائم. ويجب على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الاستفادة من آلية الاجتماعات التشاورية السنوية لتعزيز مستوى تعاونهما. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته عن مساعدة أفريقيا على تحسين

قدراتها المستقلة في مجال حفظ السلام وتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب، والتعجيل بإنشاء القوة الأفريقية الجاهزة، وهي قوة للتدخل السريع، وآلية للإنذار المبكر، ودعم التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن.

ثالثا، يجب أن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل المساعدة على تحقيق الرخاء للشعوب الأفريقية. وكما هو محدد في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ستعطي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الأولوية للقضاء على الفقر، وسيعززان التعاون في مجالات مثل الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية، وسيدعمان منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وسيخففان من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19، وسيحسنان رفاه الناس. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ خطوات ملموسة أكثر في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن توجه المزيد من الموارد إلى أفريقيا، ال قارة الواعدة والمفعمة بالنشاط، كاستثمار في مستقبل البشرية.

رابعا، يجب أن نعزز الإنصاف والعدالة لمساعدة الأفارقة على الاستفادة من تقدم الحوكمة العالمية. وينبغي تحسين وتعزيز نظام الحوكمة العالمية للتخفيف من أوجه عدم المساواة في الحقوق والفرص والقواعد. ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتلبية احتياجات أفريقيا، وأن تراعي مصالحها في وضع القواعد، وتخصيص الموارد، والموظفين. وينبغي زيادة تمثيل البلدان الأفريقية وصوتها. ويجب أن يشارك الأفارقة بوصفهم مشاركين متساوين ومساهمين مهمين في الحوكمة العالمية، حيث لا أحد يفهم أفريقيا على نحو أفضل أو في وضع أفضل لتقديم حلول للمسائل الأفريقية أكثر من الشعوب الأفريقية نفسها. وينبغي للأمم المتحدة، عند تناولها للمسائل الأفريقية، أن تحترم رغبات الشعوب الأفريقية، وأن تستعين بمساعدة الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن تشجع وتدعم مبادرات أفريقيا وحلولها.

لقد كانت الصين دائما صديقا وشريكا حقيقيا لأفريقيا. إن الصين، مسترشدة بالإخلاص والنتائج الحقيقية وروح الوحدة وحسن النية، تضع دائما مصالح البلدان الأفريقية فوق مصالحها. ونحن على استعداد لأن نؤدي دورنا كأفارقة لتحقيق الحلم الرائع المتمثل في تحقيق التنمية وإعادة تنشيط قارتنا.

وتحت رعاية الرئيس شي جين بينغ، عقد مؤتمر القمة الاستثنائي الصيني الأفريقي بشأن التضامن ضد كوفيد-19، الذي حضره الرئيس رامافوسا، في وقت سابق من هذا العام دعما لمواجهة أفريقيا لكوفيد-19. وتعهد قادة الصين وأفريقيا بتعزيز التضامن والعمل معا من أجل القضاء على هذا الفيروس. وسنعطي معا مثالاً جيداً للتعاون الدولي ضد كوفيد-19. وقد أرسلت الصين ثمانية أفرقة من الخبراء الطبيين والمهنيين إلى 16 دولة أفريقية لتبادل المعلومات بشأن كبح انتشار كوفيد-19. وقد وضعنا خطط شراكة مع 46 مستشفى في 42 بلداً أفريقياً، وقمنا بشحن إمدادات الطوارئ إلى جميع بلدان القارة تقريباً. وسيبدأ هذا العام تشييد مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وهو مشروع يسعدنا أن ندعمه.

ومن أجل الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا، ستفي الصين بتعهدها بتقديم مساعدة عسكرية مجانية للاتحاد الأفريقي، بقيمة 100 مليون دولار، وقدمت مساعدات عسكرية إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. وبينما نحن نتكلم، يقوم أكثر من 100 2 من حفظة السلام الصينيين بصون السلام في ست عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. إن الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، الذي تأسس بناء

على تعهد الصين، يركز دائما على دعم بناء القدرات في أفريقيا من أجل كفالة تحقيق السلام والأمن، كجزء من الجهود المشتركة لإسكات دوي المدافع في أفريقيا.

ومن أجل تعزيز الرخاء والتنمية في أفريقيا، عملت الصين مع أفريقيا على صياغة وتنفيذ 10 خطط رئيسية للتعاون وثماني إجراءات رئيسية لمساعدة أفريقيا على بناء أكثر من 000 6 كيلومتر من السكك الحديدية والطرق وبناء ما يقرب من 20 ميناء وأكثر من 80 محطة لتوليد الكهرباء على نطاق واسع. وقد وقعت الصين اتفاقات مع 12 بلدا أفريقيا بشأن تعليق خدمة الديون، وألغت القروض بدون فائدة المستحقة في نهاية عام 2020 على 15 بلدا. وعززت الصين وأفريقيا التعاون في المجالات الناشئة، مثل الاقتصاد الرقمي، والمدن الذكية، والطاقة النظيفة، وتكنولوجيا الجيل الخامس في مجال الاتصالات. كما يسعى الجانبان أيضا إلى تعاون عالي الجودة بشأن مبادرة الحزام والطريق.

وستواصل الصين تقديم دعم قوي للشعوب الأفريقية في سعيها إلى السلام. ويسرنا أن نمد يد العون بينما تتحرك البلدان الأفريقية نحو التحديث وسنواصل الإعراب عن دعمنا لأفريقيا على الساحة الدولية. ونحن على استعداد لأن نكون شريكا لأفريقيا وأن نعمل معها لبناء جماعة أقوى بين الصين وأفريقيا ذات مستقبل مشترك.

المرفق الثامن

بيان نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشـــؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في بلجيكا، صوفي ويلميس

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وهو الشهر الأخير بالنسبة لكل من جنوب أفريقيا وبلجيكا على هذه الطاولة الافتراضية. وأود أيضاً أن أشكر البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا على عقد مناقشة اليوم بشأن مسألة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أود أن أركز اليوم على أربع نقاط: أولاً، الشراكة القائمة منذ أمد طويل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ وثانياً، عمل الاتحاد الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى؛ وثالثاً، أهمية الحلول التي تحترم السياقات المحلية، وأخيراً، المسألة الحساسة المتعلقة بالجزاءات.

أولاً وقبل كل شـــيء، نرحب بالشـــراكة الطويلة الأمد والمثمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد أصبح هذا الإطار المؤسسي أقوى منذ إنشائه في عام 2008، كما أنه يسمح في الوقت ذاته بمداولات متكررة تسفر عن بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات المشتركة. بيد أن في وسعنا، ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل. ويجب إيجاد حل لضمان التمويل الكافي والمستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لتقديم تمويل من الأمم المتحدة.

ونود أن نشـــدد على اســـتعداد بلجيكا لزيادة تعزيز الروابط المؤســـســـية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعلاوة على التعاون الرئيســـي بين مجلس الأمن ومجلس الســـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هناك عدة مجالات تتيح فرصاً لزيادة التآزر مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال الاتحاد الأفريقي ومناقشاته بشأن العدالة الانتقالية هي أمور وثيقة الصلة بعمل الأمم المتحدة.

ثانياً، نود أن نغتنم هذه الفرصـــة لننوه بالتزام الاتحاد الأفريقي تجاه منطقة البحيرات الكبرى. وقبل أن تتولى جمهورية الكونغو الديمقراطية رئاســـة الاتحاد الأفريقي المقبلة، نرحب بالدور المعزز للاتحاد الأفريقي في تشـــجيع دينامية إقليمية إيجابية ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا الصـــدد. ونأمل أن يشـــارك الاتحاد الأفريقي أيضـاً مشـاركة وثيقة في مواصـلة تنفيذ الإطار الاسـتراتيجي الإقليمي الجديد للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالمثل، نرحب بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببوروندي. وبينما لا تزال هناك بعض التحديات، فقد فتحنا صـفحة جديدة. ونود الآن، بوصـفنا شـريكاً اسـتراتيجياً، إلى جانب أصدقائنا الأوروبيين، أن نبدأ في كتابة فصل جديد في علاقاتنا الثنائية.

ثالثاً، نواصـــل تأييد إيجاد حلول أفريقية للمشـــاكل الأفريقية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسـكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. فهي تحدد بدقة عدة مسـائل وتحديات، بما في ذلك الإرهاب وتغير المناخ، وتشـير أيضـاً إلى مختلف أسـباب النزاع التي طال أمدها والتي لم تُعالج بعد على نحو كاف وشامل مثل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

ولا تزال النزاعات الجديدة في القارة الأفريقية تستحق استجابة أولية من الاتحاد الأفريقي أو منظماته دون الإقليمية، ونحن ندعم الاتحاد الأفريقي في ذلك الجهد المشـــترك. غير أن مبدأ الولاية الاحتياطية لا ينبغي أن يعني أبدا عدم اتخاذ أي إجراء. فمن الضـــروري زيادة التآزر بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات

دون الإقليمية، فضـلاً عن التكامل الأمثل بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف المشـــتركة. وتعرب بلجيكا، انطلاقاً من هذه الروح، عن دعمها لمبادرة الاتحاد الأفريقي الأخيرة للحوار في إثيوبيا.

أخيراً، أود أن أقول بضـع كلمات عن سياسـات الجزاءات. إنها متجذرة في القيم التي نتشـاطرها في الأمم المتحدة، وهي أداة لتعزيز السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات والتمسك باحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنســان والقانون الدولي الإنســاني. وتؤيد بلجيكا بقوة التدابير التقييدية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي حيثما يثبت أنها ضـرورية. فهي تسـتهدف المسؤولين عن الأفعال السلبية وتهدف إلى عدم الإضرار بالسكان المدنيين. ونبقى ملتزمين بضمان حماية حيز العمل الإنساني في جميع الظروف.

المرفق التاسع

بيان نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، فام بينه مينه

نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه الجلسة المهمة. كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام غوتيريش والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الثاقبتين.

لقد خطت أفريقيا في العقود القليلة الماضية خطوات هامة نحو مزيد من التكامل الإقليمي. وتُبذل حالياً جهود ترمي إلى تعزيز الاستقرار والأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والعدالة والحكم الرشيد. وأصبح السلام الآن حقيقة واقعة في جميع أنحاء القارة. إن أفريقيا، التي تتمتع بتنوع ثقافي وموارد وفيرة، لديها القدرة الحقيقية على أن تصبح قوة عالمية في المستقبل. ولا يمكن المبالغة في تقدير مساهمات الدول الأفريقية في السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أصبح الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة محركات رئيسية للتقدم. وتوفر "خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" وشراكتها الاستراتيجية مع الأمم المتحدة أطراً هامة لتمكين الاتحاد الأفريقي من أن يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة العالمية.

ومع ذلك، لا تزال النزاعات تجتاح أجزاء كثيرة من المنطقة. وتشكل التهديدات الناشئة، ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والمائي، عوائق إضافية أمام التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي حين أن تفشي فيروس إيبولا لا يزال حياً في ذاكرة الكثيرين، فإن البلدان الأفريقية تعاني الآن بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا. وتضاعف هذه التحديات الإضافية من مشاكل الأوضاع الهشة أصلاً، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. وفي مواجهة هذه الشكوك، تكتسي الجهود الجماعية في القارة الأفريقية، بقيادة الاتحاد الأفريقي، أهمية أكبر من أي وقت مضى.

إن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن محدد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، نمت المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتصبح شراكة استراتيجية أساسية لتنفيذ مبادرات السلام في جميع أنحاء المنطقة. وهذه المشاركة مثالية حقاً وتعاضدية. وقد مكّن تعزيز التعاون بين المنظمتين من الاستفادة الفعالة من الجهود والخبرات العالمية، فضلاً عن المسؤولية الإقليمية، في معالجة المسائل الخاصة بالمنطقة. وفيما يتعلق بهذه العملية، جرى أيضا تمكين الآليات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من الاضطلاع بدور أكثر قوة ونشاطاً في منع نشوب النزاعات وحلها من خلال نشر بعثات حفظ السلام وبعثات السلام وإنشاء أطر إقليمية للحفاظ على السلام.

ويمكن زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بثلاث طرق رئيسية.

أولا، يمكن تعزيزه من خلال دعم جهود التنسيق التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل الإقليمية، على أساس احترام الرؤى والقيم والثقافة والتاريخ على المستوى الإقليمي. ويمكن لأعضاء الاتحاد الأفريقي، بدعم دولي فعال، أن يترجموا ما لديهم من رؤى وخبرات قيمة إلى حلول حقيقية لنزع فتيل النزاعات والتوترات المحلية.

ثانيا، يمكن تعزيزه من خلال تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الصعيدين المؤسسي والتنفيذي، بما في ذلك دعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثالثا، يمكن تعزيزه من خلال توسيع نطاق التعاون الأقاليمي لمساعدة أفريقيا، فضلا عن أجزاء أخرى من العالم، على التصدي للمشاكل العالمية التي تؤثر على جميع الدول على حد سواء. وسيكون من المفيد كثيرا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، استكشاف المزيد من الفرص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التصدي للتحديات المشتركة وتحقيق الأهداف الإقليمية.

وتعتز فييت نام بصداقاتها التقليدية مع البلدان الأفريقية. فعلى مر التاريخ، كان الكفاح الوطني من أجل الاستقلال والسعي إلى إعادة الإعمار والتنمية في فييت نام بعد انتهاء النزاع مقترنا بكفاح إخوتنا وأخواتنا الأفارقة. وقد تم نشر أول حفظة سلام من فييت نام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وستواصل فييت نام هذا الزخم في تقديم دعمها القوي لمسار أفريقيا نحو السلام والتنمية.

وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، سيظل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إحدى أولوياتنا الثابتة، كما يتضح من مبادرتنا لرئاسة أول إحاطة للمجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8711). وبناء على هذه الرؤية، فإننا على استعداد للإسهام في تعزيز التعاون بين الرابطة والاتحاد الأفريقي في المستقبل، من أجل تحقيق التقدم المشترك في أفريقيا وآسيا.

المرفق العاشر

بيان وزير خارجية إستونيا، أورماس رينسالو

أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا على تنظيمها مناقشة اليوم ولمقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

لا يمكن المبالغة مهما قلنا في التأكيد على أهمية الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. والسودان مثال ممتاز على الكيفية التي يمكن الاستفادة بها من مكامن قوة المنظمات المعنية لدعم تطلعات الشعوب أثناء انتقالهم من عقود من الديكتاتورية إلى الديمقراطية وإحلال السلام في بلدانهم.

لقد أبرز المتكلمون السابقون بالفعل أمثلة أخرى كثيرة تبين كيف أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يبني السلام في القارة ويديمه. وتدرك إستونيا الصلة الوثيقة بين الأمن والرخاء والحوكمة الرشيدة، ولذلك فإنها لا تزال ملتزمة باتباع النهج الكلي لدعم السلام والأمن في أفريقيا. وقد أكدت جائحة مرض فيروس كورونا على ضرورة تعزيز التعاون، لأننا نكون في أفضل وضع للتصدي للجائحة وآثارها عندما نعمل معا. ومن الواضح أن توثيق التعاون بين هاتين المنظمتين ينبغي أن يكون هدفنا المشترك. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاثة مجالات مواضيعية تود إستونيا أن تشهد زيادة تعزيز التعاون بشأنها.

أولا، نرى إمكانات كبيرة في التعاون في مجال منع نشوب النزاعات. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر لضمان اتخاذ إجراءات وقائية وفعالة وفي الوقت المناسب. كما أود الإعراب عن دعم إستونيا الكامل لمبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. وتكتسي الخطوات الملموسة المبينة في خطة العمل أهمية حاسمة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا، مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويكمن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والديمقراطية في صميم جهود منع نشوب النزاعات، ويسهم أيضا في منع التطرف العنيف والإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان زيادة التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى أقصى حد في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة. فهذه الموارد التكميلية ونقاط القوة والروابط تمهد الطريق لتحقيق استجابة أكثر فعالية.

ثانيا، تود إستونيا أيضا أن تشهد مزيدا من التعاون في مجال تغير المناخ، الذي نشهد آثاره المدمرة بالفعل، من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي. وعلينا أن نكون استباقيين بشأن هذا العامل من عوامل النزاعات قبل أن تتدهور الحالة وتتعطل حياة الملايين من الناس.

ثالثا، تؤيد إستونيا زيادة التعاون فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن. ويجب أن نواصل جهودنا لضمان مشاركة النساء والفتيات الأفريقيات في جميع جوانب النشاط الاجتماعي، بما في ذلك جهود منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام. كما نشدد على أهمية العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فضلا عن الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى مثل أفريقي معروف، وهو أمر مناسب للغاية لمناقشة اليوم. يقول المثل: ”إذا أردت أن تمشي مسرعا، فامش وحدك. أما إذا أردت أن تذهب بعيدا، فلتذهب مع الجماعة“. وإنني على اقتناع بأنه من خلال زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يمكننا أن نسرع في المساعدة على تحقيق السلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقا للشعوب الأفريقية ونستطيع القيام بذلك.

المرفق الحادي عشر

بيان وزير الشؤون الخارجية الاتحادي في ألمانيا، هايكو ماس

سنتذكر عام 2020 باعتباره العام الذي اجتاح فيه الفيروس كوكبنا. لقد تسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إلحاق أضرار كبيرة وزاد من التوترات الجيوسياسية. إلا إنه أوضح أيضا قيمة التعاون الدولي. فلا يمكننا أن نهزم تلك التحديات - الفيروس وتغير المناخ والنزاعات العنيفة - إلا إذا تكاتفنا بين البلدان والقارات وعندما تكون المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في صميم استجابتنا. ولهذا السبب فإن مناقشة اليوم تأتي في الوقت المناسب، وأشكر الرئيس رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا على تنظيمها. وتؤيد ألمانيا بشدة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إننا ندعو إلى إسناد دور أكبر لأفريقيا في الأمم المتحدة - لا سيما من خلال إصلاح مجلس الأمن، مع تخصيص مقعد دائم لأفريقيا - ولا نزال أحد أكبر المؤيدين الثنائيين للاتحاد الأفريقي.

وأرى ثلاثة مجالات لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. أولا، أرى ذلك في المعركة ضد الفيروس. وقد قامت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها التابعة للاتحاد الأفريقي، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالات الأمم المتحدة، بعمل رائع في تعزيز استجابة أفريقيا لهذه الجائحة. وستكون الآن بالغة الأهمية لجعل اللقاحات منافع عامة حقيقية في القارة الأفريقية. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يتعاون مع مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-19 وركيزة اللقاح الخاصة بها، كوفاكس. وما فتئت ألمانيا تدعم منظمة الصحة العالمية وأفريقيا خلال هذه الجائحة. وقد تبرعنا للتو بأكثر من 120 مليون قناع طبي لمنظمة الصحة العالمية، وسيتم توجيه جزء كبير منها إلى البلدان الأفريقية.

ثانيا، نرحب بتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إنهاء النزاعات العنيفة، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وثمة أمل في إحراز تقدم، وهناك عمل يتعين القيام به في السودان، حيث نلتزم بدعم عملية السلام والانتقال إلى الديمقراطية؛ وفي ليبيا، حيث أحرزنا تقدما كبيرا نحو التوصل إلى حل سياسي، وفي إثيوبيا، حيث سمح للأمم المتحدة، كخطوة أولى، بالوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في منطقة تيغراي. وإننا نقدر أيما تقدير التزامكم، سيدي الرئيس، بوصفكم الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بتيسير القيام بذلك.

وأود أن أكرر تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وأحث جميع البلدان على التصرف بناء على القرار 2532 (2020). ويجب أن يتوقف القتال في جميع أنحاء العالم.

كما تدعم ألمانيا بقوة مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. وقد عملنا في شراكة مع الاتحاد الأفريقي لخفض تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع، وتدريب خبراء في مجال تحديد الأسلحة.

وقد أوضحت ألمانيا، بوصفها عضوا في المجلس، أن السلام والمصالحة الحقيقيين مستحيلان في غياب المساءلة واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة على قدم المساواة. ولهذا السبب، يجب أن نتقيد بالالتزامات التي تعهدنا بها في القرار 2467 (2019) بحماية وتمكين الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ثالثا، إن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شريكان طبيعيان في مجال مكافحة تغير المناخ. وعواقب تغير المناخ على السلم والأمن حقيقية، لا سيما في أفريقيا. ومن منطقة الساحل إلى الصومال، يشكل الجفاف والجوع والنزوح عوامل محفزة لنشوب النزاعات. ولذلك فقد أدرجت ألمانيا تغير المناخ بشكل راسخ في جدول أعمال المجلس، بدعم من جميع أعضائه تقريبا. وقد أنشأنا فريق خبراء غير رسمي من أعضاء مجلس الأمن معنيا بالمناخ والأمن. واشتركت النيجر وألمانيا في رئاسة الاجتماع الأول للفريق في الشهر الماضي، الذي بحثنا خلاله آثار تغير المناخ على الحالة الأمنية في الصومال.

إن الجائحة والنزاعات العنيفة وتغير المناخ هي تحديات ستبقى معنا العام المقبل. ولكن من خلال العمل معا، يمكننا أن نجعل عام 2021 نقطة التحول نحو إعادة البناء بشكل أفضل في أوروبا وأفريقيا وحول العالم. وستكون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أساسيين في هذا المسعى، وألمانيا مستعدة لتقديم دعمها.

المرفق الثاني عشر

بيان وزير شؤون أفريقيا في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس دودريدج

أود أن أشكر الرئيس، وكذلك الأمين العام غوتيريش والرئيس محمد، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات كجزء من هذه المناقشة الهامة.

وكوزير لشؤون أفريقيا في حكومة المملكة المتحدة، فإنني أحرص على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يشكل أولوية شخصية بالنسبة لي. وفي الواقع، كنت أول وزير في المملكة المتحدة يقوم برحلة إلى الخارج بعد الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عندما زرت مفوضي الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه. وتستثمر المملكة المتحدة ما يصل إلى 27 مليون دولار في صندوق الاتحاد الأفريقي للتصدي لكوفيد-19، من أجل مكافحة المرض وإنقاذ الأرواح.

وفي ملاحظاتي، سأركز على ثلاثة جوانب رئيسية للكيفية التي يمكن بها للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز الغرض الأساسي للأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين. الجانب الأول هو التحديد المبكر للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الإقليميين؛ والثاني هو تنسيق الجهود للتوسط وتشجيع التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، أما الثالث فهو تقديم الدعم المتسق لتنفيذ اتفاقات السلام، وتوطيد الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام.

وسيستفيد كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تحليل أكثر تكاملا من أجل رصد نشوب النزاعات أو تجددها. وينبغي ألا نحجم عن تحديد الدوافع الكامنة لعدم الاستقرار والنزاع، وعن إجراء حوار صريح بشأن المواضع التي ينبغي لنا أن نتخذ فيها إجراءات. إن المملكة المتحدة فخورة بدعمها للنظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، وأتطلع إلى زيارة مركز الإنذار المبكر في رحلتي المقبلة إلى أديس أبابا. ولكن يجب أن تقترن المعلومات الدقيقة والمناسبة من حيث التوقيت بخطط للعمل الفعال والمبكر، وهو ما يجب أن يحدث على مستوى الدولة أو الإقليم أو القارة. وقد كان دعم الاتحاد الأفريقي للانتخابات في مدغشقر قبل عامين ووساطته في السودان في العام الماضي مثالين مثيرين للإعجاب لما يمكن أن يفعله. لكن في حالات أخرى، اتخذ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إما إجراءات متأخرة أو لم يتخذا إجراءات على الإطلاق. والاتساق في نهجنا هو السبيل لتحقيق المزيد من النجاح المشترك.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية. عندما تنشب النزاعات، تسهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بمهارات يكمل بعضها بعضا. ويساورنا جميعا قلق عميق إزاء الحالة في تيغراي، حيث تتمثل الأولويات العاجلة في زيادة تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني، وكفالة حماية المدنيين وحقوق الإنسان. وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. وأحث جميع الأطراف على قبول عروض الدعم ذات المصداقية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي مستدام.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. فبمجرد انتهاء الصراع، يبدأ العمل الحقيقي لبناء السلام وإدامته. وتتسم الشراكة المستمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بأهمية حيوية لإبرام اتفاق سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، يتم التوصل إليه من خلال جهودهما المشتركة. والمحطة المرحلية التالية هي إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وسلمية في وقت لاحق من هذا الشهر.

ويكتسي التعاون القوي أهمية خاصة خلال المراحل الانتقالية لحفظ السلام، حيث يعاد تشكيل وجود الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي لكي يواكب الظروف المتغيرة. وآمل أن يتمكن الاتحاد الأفريقي من تقديم خبرته ودعمه السياسي لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، مما يساعد السودان على الانتقال إلى الديمقراطية.

وتقوم قوات الاتحاد الأفريقي حاليا بدور لا يقدر بثمن في الصـومال. وأشـيد بالشـجعان من رجال ونسـاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال، وهي عملية السـلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتطلعا إلى المستقبل، أصبحت قوات الأمن الصومالية الآن أقوى ولكنها لا تزال بحاجة إلى الدعم. وسأشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصـدد، من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما، لكفالة تطور البعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي استجابة لقدرات الصومال المتزايدة.

إن القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته هما عنصـران هامان في قدرة الاتحاد الأفريقي على نشـر عمليات مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتؤيد المملكة المتحدة من حيث المبدأ تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة ورهنا بشروط أساسية معينة.

ومن الواضـح تماما أن إقامة شـراكة أعمق وأوسـع نطاقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر لا غنى عنه ونحن نسـعى جاهدين لتحقيق هدفنا المشـترك المتمثل في أفريقيا خالية من النزاعات. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم تلك الشراكة.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب وزير خارجية إندونيسيا، فيبريان روديارد

أود أن أكرر ما قالته الوفود الأخرى في معرض ترحيبها بكم، ســـيدي الرئيس، في مجلس الأمن، وشـكرها لكم على عقد هذه المناقشــة الهامة. وأود أيضــا أن أشـكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسـيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما.

ونرحب بالبيان الرئاســـي الذي اعتمد للتو بشـــأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا ســـيما الاتحاد الأفريقي (S/PRST/2020/11). وهذه في الواقع جلســـة مناســـبة من حيث التوقيت.

وكما تفيد بذلك مقولة "الجيران أدرى" فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لديها قدرات ومعارف ميدانية فريدة، تســهم إســهاما كبيرا في منع نشـوب النزاعات وحلها، فضــلا عن صــون الســلام. وفي ذلك السـياق، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تعميق الشـراكة الاسـتراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تتسم بأهمية حاسمة في التصدي للتحديات المعقدة والناشئة في سبيل السلام والأمن في أفريقيا. ومما يثلج صدورنا أيضا أن نلاحظ إسهام تلك الشراكة في حدوث تطورات إيجابية في العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان.

ويجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت. ويكتسي تعزيز التعاون أهمية أساسية في هذه الجهود، لا ســـيما في الوقت الذي تواجه فيه القارة تحديات متعددة، منها الإرهاب والجريمة المنظمة والآثار المتعددة الأبعاد لجائحة فيروس كورونا. وإزاء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أبرز ثلاثة مجالات يمكن فيها زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

أولا، يجب أن نعزز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس الســـلم والأمن التابع للاتحـاد الأفريقي. ونلاحظ أن المجلســين اجتمعا في أيلول/سـبتمبر وناقشــا عدة مســائل هامة، بما في ذلك الحالة في مالي والصـومال ومبادرة إسكات البنادق. ونقدر أيضـاً الدور القيم الذي يضـطلع به الأعضـاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن في توضيح المنظور الأفريقي أثناء مداولات المجلس.

ونتفق مع رأي الأمين العام بشأن أهمية تعزيز التعاون في منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصـدد، نشـيد بدور الوســاطة الذي اضــطلع به الاتحاد الأفريقي في عدة حالات خلال هذا العام. ومن الضــروري ضـــمان أن يوفر مجلس الأمن الدعم الســياســي اللازم في الحالات التي يمســك الاتحاد الأفريقي بزمام القيادة فيها.

ثانياً، يجب أن نعزز الشــراكة في عمليات حفظ الســلام ودعم الســلام. ويجب على المجلس أن يواصل دعم جهود حفظ السلام وعمليات دعم السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بوسائل، من بينها تبادل المعارف والخبرات والتدريب.

وتبقى إندونيسـيا، من جانبها، ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم السـلام المسـتدام في أفريقيا. وكجزء من مســاهمة إندونيســيا، لدينا حالياً أكثر من 500 1 فرد في القارة، من بينهم 98 من النســاء حفظة الســلام، يخدمون في ســبع بعثات للأمم المتحدة. وفي هذا الســياق، يجب عدم إغفال الدور الذي لا غنى عنه الذي تضـــطلع به المرأة في عمليات حفظ الســـلام. ولذلك، نود أن ندعو إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي في النهوض بمشـــاركة المرأة ودورها في عمليات حفظ الســـلام، على النحو المتوخى في القرار 2538 (2020).

ونشـيد أيضــاً بالتزام الاتحاد الأفريقي والدول الأعضــاء فيه بالتصــدي للإرهاب، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل القوة المشــتركة التابعة للمجموعة الخماســية لمنطقة الســاحل والقوة المشــتركة المتعددة الجنسيات وقرار نشر القوة الأفريقية الجاهزة في منطقة الساحل.

ثالثاً، يلزم القيام بالمزيد لمعالجة الأســـباب الجذرية لعدم الاســـتقرار. ونفهم، من خلال إحاطات مختلفة عن الحالات في البلدان الأفريقية، أن هناك عوامل كثيرة مترابطة تتعلق بالســـلام والأمن في أفريقيا. ولذلك، ينبغي أن تســترشــد الشــراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهذا الترابط. ويجب أن تكون قادرة على توفير استجابات فعالة للحقائق والتحديات الناشئة على أرض الواقع.

ونرحب بالإطار المشــترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشــراكة في مجال الســلام والأمن، الذي يعترف بأهمية بناء القدرات الوطنية لمعالجة الأسـباب الجذرية للنزاعات. وينبغي الاعتناء بهذه الشراكة على أساس من حسن النية والصدق والإخلاص. ويجب أيضـاً أخذ الأولويات الوطنية في الاعتبار من أجل ضمان الملكية القوية والتنفيذ الناجح.

أخيراً، منذ أن اسـتضـفنا المؤتمر الآسـيوي - الأفريقي الافتتاحي في عام 1955، ظلت إندونيسـيا مخلصـــة في دعمها الثابت للدول الأفريقية وتضـــامنها معها. وبهذه الروح، نود أن نؤكد مجدداً دعمنا القوي للســـعي النبيل إلى إســـكات البنادق في أفريقيا وتعزيز خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من أجل تحويل أفريقيا إلى قارة مزدهرة وخالية من النزاعات. وأؤكد للمجلس التزام إندونيسـيا بأن تظل شـريكاً حقيقياً لأفريقيا حتى بعد انتهاء فترة عضويتها في مجلس الأمن.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى فخامة الرئيس رامافوسا على ترؤسه هذه الجلسة الهامة، ولبلده على قيادته لرئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما اليوم.

تنوه الجمهورية الدومينيكية بالتعاون القوي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، خلال فترة صعبة بالنسبة لجميع البلدان بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويكتسي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية أكثر من أي وقت مضى، حيث أن هدفه الرئيسي هو التصدي بفعالية للنزاعات في القارة والسعي إلى إيجاد حلول منهجية ومتسقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع المشترك الذي عقد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر بهدف تعزيز التعاون بين المجلسين في السعي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي أن يضاعف المجلسان جهودهما لاعتماد إجراءات موحدة، لا سيما في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية مشتركة عند الاقتضاء.

وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أن منع نشوب النزاعات يتطلب استثمارات أكبر. والتركيز على الأسباب الجذرية أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول ونزع فتيل الأزمات قبل أن تتصاعد.

وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً بنجاح في مجال تسوية النزاعات، ومن الأمثلة الملموسة على ذلك عمليتا بناء السلام في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وجهود حفظ السلام من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من تلك التطورات، لا تزال مسائل مثل التطرف العنيف والإرهاب والفساد والإفلات من العقاب عوامل رئيسية لعدم الاستقرار في بعض بلدان المنطقة. وتشكل هذه المسائل، مقترنة بالآثار السلبية لتغير المناخ، تهديداً حقيقياً للاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في عدد المشردين داخلياً واللاجئين تساعد على تفاقم الحالة الإنسانية في عدد كبير من بلدان المنطقة.

وبالمثل، لا تزال هناك صعوبات في تلبية مطالب السكان، بدءاً من تحديد الأسلحة بفعالية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإنشاء إطار أمني إقليمي مشترك لتهيئة الظروف الملائمة للتكامل والتنمية في جميع أنحاء القارة.

ولذلك، نعتقد أنه ينبغي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تقديم المساعدة في جميع المجالات ذات الصلة من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وينبغي أن يكون تعزيز التنسيق مع القيام في الوقت ذاته بالاستثمار في بناء القدرات في صميم جهودنا. ويمكن أن يؤدي استخدام المزايا النسبية لكل منظمة إلى استخدام الموارد على نحو أفضل وإلى تقليل التداخل وزيادة الكفاءة. والتعاون القوي أمر أساسي لتحقيق ذلك.

وفي حين ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دعمها لإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلاً عن مبادرة

إسكات البنادق، ينبغي أن يشمل هذا التعاون أيضا زيادة التنسيق مع آليات التعاون الإقليمي في أفريقيا. والمشاركة المجدية للنساء والشباب أمر حاسم في هذا الصدد وهي تتطلب عملاً مشتركاً.

أخيراً، تواجه أفريقيا تحديات متعددة تفاقمت بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف هو الحل. فلنوحد جهودنا لبناء أفريقيا تنعم بالسلام والاستقرار.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أثني على جنوب أفريقيا، بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن، لاختيارها تسليط الضوء على مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إنها شراكة استراتيجية، لا على صعيد منع نشوب الأزمات في أفريقيا وحلها وحسب، ولكن أيضاً لأننا بحاجة إلى أن يكون الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية قادرين على التصدي للتهديدات العالمية. ولهذا السبب، نؤيد جهود الأمين العام والاتحاد الأفريقي لتعزيز هذه الشراكة.

ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في منع نشوب الأزمات السياسية في أفريقيا وحلها. وقد رأينا ذلك في مدغشقر عام 2018 وفي السودان عام 2019. وفي هذا العام، نجحت رئاسة جنوب أفريقيا مرة أخرى في ترتيب وساطة الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير. ويجب الإشادة بهذه الجهود. كما نرحب بحشدكم للجهود، سيدي الرئيس، من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في إثيوبيا.

ويجب أن يدعم مجلس الأمن التزام الاتحاد الأفريقي بمنع نشوب الأزمات في القارة وحلها. ويكمن هذا المبدأ في صميم الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. كما تكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية في المسائل الأمنية. فالمساهمة الأفريقية في حفظ السلام لا تقدر بثمن، ولدينا مصلحة جماعية في تعزيزها. وتدعم فرنسا تطوير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

ويجب أن تكون البلدان الأفريقية قادرة على ضمان أمنها وتعزيز تعاونها الإقليمي في منظومة السلم والأمن الأفريقية. وينبغي أن تتيح الاجتماعات التي تعقد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في عام 2021. والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثال ينبغي تعزيزه. فهدفنا هو أن تصبح مستقلة تماما، ولكن ذلك لا يزال يتطلب أكبر قدر ممكن من الدعم الطموح، الذي يجب أن يسهم فيه مجلس الأمن.

ويمكن للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تحقق أكثر من ذلك من خلال دعم المشاريع الرامية إلى التنفيذ الفعلي لمبادرة إسكات دوي المدافع، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

كما يجب تعزيز التعاون في مواجهة الأخطار الصحية. ويدعو القرار 2532 (2020)، الذي اشتركنا في صياغته مع تونس، إلى وقف الأعمال العدائية وإلى زيادة التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية في تيسير مكافحة هذه الجائحة. وقد أسهم الاتحاد الأفريقي في الجهود العالمية من خلال تعبئة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها بسرعة كبيرة. وقد دعا الرئيس ماكرون إلى تعليق ديون البلدان الأفريقية. وتعهدت فرنسا بتعبئة 1,2 مليار يورو لمساعدة البلدان الأفريقية على مكافحة جائحة فيروس كورونا.

ولا يمكن أن تنجح الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلا بمشاركة المجتمع المدني. وأشيد بالمبعوثة الخاصـــة للاتحاد الأفريقي المعنية بتضـــامن الشـــباب لتصـــميمها على تقديم مطالب الشـــابات الأفريقيات إلى منتدى جيل المســـاواة الذي ســـتســـتضـــيفه فرنســـا بالاشـــتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكسيك. فمطالبهن سيستجاب لها. وندعو المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى العمل معا لكي تعود الإجراءات في الميدان بالفائدة على النساء والشباب بشكل أكثر انتظاما.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة جنوب أفريقيا مرة أخرى على هذه الجلســة وعلى رئاســتها هذا الشــهر، وبصـــورة عامة على عضـــويتها لفترة ســـنتين في مجلس الأمن. فقد مكن العامان الماضـــيان بلدكم، ســـيدي الرئيس، من الإسهام بشكل كبير في نجاح الأسلوب المتعدد الأطراف.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بمشاركتكم شخصيا، سيدي الرئيس، في مناقشة اليوم بصفتكم رئيس مجلس الأمن والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. كما نرحب بمشاركة مقدمي الإحاطتين الرفيعي المستوى، الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونشكرهما على المعلومات والتقييمات التي تبادلاها معنا اليوم.

ما برحت روسيا تدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فقد أدى الحوار بين المنظمتين بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا إلى إحراز تقدم حقيقي وملموس في السنوات الأخيرة. وتم التوقيع على اتفاقين إطاريين ويجري تنفيذهما بنجاح. ويعقد مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعات سنوية ومؤتمرات مكتملة الأركان. فمناقشة المشاكل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الأفريقي في هذه الأطر، وكذلك الأحداث المشتركة، والرحلات الميدانية، وزيارات الممثلين الخاصين، تساعد على تعزيز فعالية الجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ومن الأمثلة على التعاون الناجح في الميدان العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي انتهت ولايتها الآن، والمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويسرنا أن نجد الصوت الأفريقي في مجلس الأمن موحدا ورنانا. ونرحب بالمستوى الرفيع من العمل المنسق بين الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين التي تشاطرهم الرأي. ونعرب عن التقدير لإسهام وفد جنوب أفريقيا في عمل مجلس الأمن في معالجة المشاكل الرئيسية في صون السلم والاستقرار خلال العامين الماضيين.

ومن المهم أن يأخذ الأفارقة زمام المبادرة بصورة متزايدة في معالجة مسائل السلام والأمن في قارتهم. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نغفل الإشارة إلى الجهود التي بذلتموها، سيدي الرئيس، لتسوية الحالة المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير والأزمة في شمال إثيوبيا.

ويتجلى الموقف الحاسم للجهات الفاعلة الإقليمية في المبادرة الرائدة للاتحاد الأفريقي من أجل إنهاء النزاع المسلح في القارة. ونعتقد أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية الأفريقية ينبغي أن يقوم على أساس تولي الأطراف الفاعلة الإقليمية قيادة عملية تحديد سبل تسوية النزاعات في القارة الأفريقية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فالهدف من منظمتنا العالمية هو تقديم دعم متعدد الأوجه لهذه الجهود بروح المبدأ المعلن للاتحاد الأفريقي بشأن الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونعتقد أن فعالية زيادة التعاون على هذا المسار ستتوقف على كيفية إيجاد حل للمسائل التالية ذات الأولوية.

أولا، إننا نتفهم شواغل شركائنا الأفارقة فيما يتعلق بتوفير الموارد لعمليات حفظ السلام الأفريقية. ومن المهم تحسين قدرتها على التنبؤ وموثوقيتها ومرونتها. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار البناء بشأن هذا الأمر في مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى داخل المنظمة، حالما نتفق على موقف موحد بشأن تمويل بعثات حفظ السلام في إطار الاتحاد الأفريقي.

كما أنه من المهم العمل على منع نشوب النزاعات وتطوير نظام للإنذار المبكر في القارة الأفريقية. وينبغي ألا نتوانى في جهودنا المبذولة لمواجهة تدفق الأسلحة غير المشروعة وانتشارها.

ونعتقد أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص للتهديد الإرهابي المتزايد. فالمنظمات الإرهابية تستغل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لتعزيز مواقعها. إن التدهور الحاد الذي حدث مؤخرا في منطقة الساحل والصحراء يبعث على القلق بشكل خاص. ونحن على استعداد لتبادل خبرتنا في مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة وتنفيذ مشاريع لمساعدة البلدان في القارة على بناء قدراتها على التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف.

وأخيرا، فإن تحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون بين الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية سيساعد أيضا على حل المشاكل المتصلة بالجزاءات الانفرادية غير القانونية التي لا تزال مفروضة على عدة دول في أفريقيا. وفي ذلك السياق، نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى إنهاء التدابير التقييدية الانفرادية التي تقوض قدرة الدول على التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19. كما نواصل الدعوة إلى إجراء استعراض في الوقت المناسب لنظم جزاءات مجلس الأمن. ويجب ألا تؤثر على قدرة الدول على التصدي للتهديدات مثل الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال هيئات أمنية فعالة. كما يجب ألا تؤدي هذه النُظم إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

وعملاً بالقرارات الصادرة عن أول مؤتمر قمة من نوعه بين روسيا وأفريقيا، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، سيواصل بلدنا تطوير التعاون المنصف مع الشركاء الأفارقة. وفي هذه المرحلة، فإن أولويتنا هي مساعدة أفريقيا على التغلب على عواقب جائحة كوفيد-19 وتحسين الحالة الوبائية. ونكرر استعدادنا لتعزيز التعاون على هذا المسار، من بين أمور أخرى، من حيث الإمدادات وبدء إنتاج سبوتنيك - الخامس، وهو اللقاح الذي قدمته روسيا بنجاح إلى الأمم المتحدة منذ وقت ليس ببعيد.

المرفق السابع عشر

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الرئيس رامافوسا على تنظيم مناقشة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الشاملتين.

لقد أثبت الاتحاد الأفريقي أهميته، مرارا وتكرارا، كشريك لا غنى عنه للأمم المتحدة في القارة الأفريقية. وفي السنوات الأخيرة، قمنا بتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مدركين المزايا المتميزة لكل منظمة، وقيمها المشتركة، ومصالحها المشتركة. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بروح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

وندرك العمل الجيد الذي يقوم به كل من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اللذين يتسم تعاونهما الوثيق في صنع القرار بأهمية حاسمة لمنع نشوب النزاعات في جميع أنحاء القارة والتصدي لها بفعالية.

كما نشيد بالأمم المتحدة لدعمها الواسع النطاق لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في أفريقيا، ودعمها السياسي والتقني واللوجستي لجهود الاتحاد الأفريقي في تنفيذ اتفاقات الوساطة والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وغينيا - بيساو، ومالي.

ونقدر الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة حالة عدم الاستقرار في الصومال. وعلى الرغم من بيئة العمل المحفوفة بالمخاطر، فإن الجهود المشتركة ستجلب الاستقرار والأمن في الأجل الطويل للشعب الصومالي.

وبالمثل، فإننا نشيد بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور خلال العقد الماضي - وخاصة من خلال العمل الذي تقوم به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لحماية المدنيين، ودعم بسط سلطة الدولة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بضمان تقليص العملية المختلطة على نحو مسؤول. ونتوقع أيضا أن نرى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، في وضع جيد يمكنها من تولي مسؤوليات رئيسية من العملية المختلطة، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

وفي هذه اللحظة بالذات، كانت الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حاسمة في معالجة النزاع في تيغراي وحالة الطوارئ الإنسانية التي تهدد الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى العنف بالفعل إلى فرار عشرات الآلاف من ديارهم وتعريض حياة الكثيرين للخطر، سواء من خلال الهجمات المباشرة على المدنيين أو بسبب التمييز العرقي. إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهما يعملان معا وبدعم من المجتمع الدولي، هما في أفضل وضع لتأمين حماية المدنيين؛ وتأمين وصول المساعدات الإنسانية بحرية وأمان وبدون عوائق؛ والضغط من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم.

كما قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً ببذل جهود لوقف انتشار كوفيد-19 في جميع أنحاء المنطقة. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بلا كلل لاستكمال الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء

ولدعم وتنفيذ استجابة قارية لهذه الجائحة. وقد أسهمت الأمم المتحدة من خلال وضع خطط أمنية والمساعدة في وضع مبادئ توجيهية لعمليات دعم السلام لضمان الحماية من انتقال كوفيد-19 خلال الجائحة.

كما نشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعاونهما لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك بعثة التضامن الرفيعة المستوى للقرن الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بالنزاعات بشكل غير متناسب، ومن الضروري زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار المتصل بالسلام والأمن. ويجب إدراج احتياجات النساء والفتيات وآرائهن في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها من أجل توفير حماية أفضل لاحتياجات جميع السكان والاستجابة لها. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من السلام الدائم في المستقبل.

وبناء على هذا الزخم، نتطلع إلى مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين جودة جهودنا المبذولة لحفظ السلام، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومعالجة الادعاءات المتعلقة بذلك الموجهة إلى موظفين من المنظمتين في الميدان في أفريقيا. ونظل نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الادعاءات الموجهة ضد حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري أن ينشئ كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة آليات فعالة لمنع الاستغلال والانتهاكات وسوء السلوك وتعزيز المساءلة عند بروز الادعاءات. ونحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تنفذ بصرامة سياسات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعدم التسامح إطلاقا. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جنوب أفريقيا على قيادتها للاتحاد الأفريقي خلال العام الماضي، بما في ذلك وضع استراتيجية شاملة للتصدي لكوفيد-19 في القارة الأفريقية. وقد كان ذلك مفيداً للغاية في معالجة هذه الأزمة الصحية، واحتواء التداعيات الاقتصادية للجائحة. إن عملكم، الرئيس رامافوسا، وتفاني بلدكم وشعبكم من أجل شعوب القارة، قد أنقذا فعليا أرواحا لا حصر لها. ونقدر أيضا الدور الإيجابي الذي اضطلعتم به في تأمين دور الوساطة للاتحاد الأفريقي في المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

والاتحاد الأفريقي شريك أساسي في العمل من أجل تحقيق السلام والأمن، ونتطلع إلى استمرار تعاوننا في المستقبل.

المرفق الثامن عشر

بيان رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، محمد عبد الله محمد فارماجو

إنه لشرف عظيم دعوتي إلى المشاركة في هذا الحوار الهام والمناسب من حيث التوقيت بشأن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على الاتحاد الأفريقي، من قبل فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا. وأهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها لمجلس الأمن، وأشكر جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن على تعاونهم ودعمهم المستمرين لمسيرة الصومال نحو الاستقرار والتقدم والتنمية المستدامة.

إن الصومال، بوصفه عضوا في كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يرى أن المنظمتين منظمتين توأمتين ومتكاملتين لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة الأفريقية وخارجها. وفي هذا العالم المعولم والمترابط والمتداخل، يجب ألا يضللنا مجرد الترسيم الجغرافي للحدود البسيط والمنظم، بل أن نسترشد بضرورة التقدم والازدهار معا على نطاق عالمي. ولا تزال جائحة فيروس كورونا تعلّمنا جميعا أنه كلما كان بإمكاننا بناء شراكات أكثر فعالية والمحافظة عليها، كلما كانت فرص تحقيق التنمية للجميع أفضل.

إن تركيز هذه الجلسة على فعالية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الإسهام في حل النزاعات في أفريقيا والحفاظ على السلام، بما في ذلك الإسهام في طموح الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع في القارة في المستقبل القريب، جاء في الوقت المناسب للغاية.

ومن المحزن أن صراعات جديدة تندلع في جميع أنحاء القارة الأفريقية، في الوقت الذي تتوقف فيه العديد من الصراعات. إن تحدي السلام والأمن في أفريقيا تحد له أثر يقوض الفرص المتاحة لشعوبها. كما أنه وصمة عار على سمعة الوطن ومصدر إحباط وخيبة أمل للشركاء الدوليين والمستثمرين الدوليين. وفي حين أن أفريقيا لم تعد ”القارة اليائسة“، فإنها لم تنجح تماما في إسكات دوي المدافع التي جعلتها تبدو على هذا النحو الفاشل لبقية العالم. والواقع أن النزاعات في كل مكان، بما في ذلك القارة الأفريقية، تتسم بالدينامية والتعقيد ويصعب حلها بدون معالجة أسبابها الجذرية. ومع ذلك، لا يمكن إجراء أي تحليل أو عمل حقيقيين في السعي إلى إدارة النزاعات أو منع نشوبها بدون حوار وشراكات قوية.

ومنذ اعتماد القرارين 1809 (2008) و 2033 (2012)، كانت هناك شراكة قوية بين منظومة السلم والأمن التابعة للأمم المتحدة وتلك التابعة للاتحاد الأفريقي، تعززت من خلال التفاعلات المنتظمة. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير السنوي للأمين العام أنطونيو غوتيريش عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا (S/2020/860) يبرز بوضوح روح التعاون القوية والالتزام الواضح بمواجهة تحديات السلام والأمن معاً. وهذه ممارسة يجب تعزيزها واستراتيجية يجب إضفاء الطابع المؤسسي عليها لكي تكون أكثر فعالية.

وفي الصومال، تتجلى بوضوح الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تقاتل بشجاعة إلى جانب الجيش الوطني الصومالي لهزيمة آخر بقايا الإرهاب الدولي في شكل حركة الشباب. ونعمل، بدعم من مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، على نقل جميع المسؤوليات الأمنية بنجاح من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي في أقرب

فرصـــة. ومع ذلك، فإننا نحارب جماعة إرهابية دولية قاســية وعنيدة وذات طموحات عالمية وليس لديها أي اعتبار للحياة البشرية على الإطلاق.

وبناء على ذلك، تؤمن حكومة بلدي إيماناً صـــادقاً بأنه لا يمكن أن يُتوقع منا أن نخوض معركة وطنية ذات أهمية عالمية وحظرُ الأســلحة الذي تفرضـــه الأمم المتحدة يعوق جهودنا. ويجب على مجلس الأمن وشـراكة الاتحاد الأفريقي، الآن أكثر من أي وقت مضـى، إما رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة أو دعم الصومال في إيجاد طريق منظم للخروج من الحظر حتى نتمكن من الدفاع عن شعبنا على نحو ســليم وتوفير الاســتقرار الذي تحتاج إليه المنطقة والقارة والعالم للتعافي بشــكل أفضــل من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا.

ومن الأساسي التماس حلول سياسية سلمية عن طريق الحوار والوساطة في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، على النحو المتوخى في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال الســلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أيضــاً معالجة الأسـباب الجذرية، التي كثيراً ما تكون عديدة ومعقدة. ونحن، في الصـــومال، نعمل جاهدين على تحقيق ذلك من خلال المصـــالحة الجارية ومن خلال استكمال عملية مراجعة الدستور لضـمان السياسـة الشـاملة والإنصـاف والعدالة والفرص الاقتصـادية لتوطيد سلامنا واستقرارنا.

لا توجد شـراكة مثالية، ويمكن أن يسـتفيد تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السـلام والأمن في القارة من تحسـين مواءمة الموارد الشـحيحة ومن القيام بأنشــطة مشــتركة لبناء قدرات شــعوب ومؤسسات الدول المتضـررة من النزاعات. ويجب أن تكون الشراكة أيضاً أكثر استباقية وأن تتصـرف عندما تكون أولى علامات الإنذار بنشــوب النزاع واضــحة. وبناء على ذلك، يجب إعطاء الأولوية لأنشــطة حفظ السلام وبناء السلام وتنفيذها بفعالية، لأنها أكثر فائدة وأقل إرهاقاً من الناحية المالية من حفظ السلام بالنسبة لجميع الجهات المعنية.

لدينا قول شـائع في الصـومال هو "إصـبع واحد لا يغسـل وجهك كله"، وبالتالي فإن الشـراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل السـلام والأمن في أفريقيا مبادرة هامة يجب علينا جميعاً أن ندعمها ونستثمر فيها. إننا في الصـومال ندرك آلام النزاع وأن طريق التعافي منه الطويل والوعر والقاسـي ليس سهلاً أبداً. ولكن ما يتضـــح أيضـــاً من تجربتنا هو أنه يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على معالجة الأســـباب الجذرية، وتدابير الوقاية المبكرة من النزاعات، والموارد البشـرية والمالية للانتقال من الهشـاشــة إلى السـلام والأمن المسـتدامين. وفي هذا الصـدد، تكتسـي الشـراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز السـلام والأمن في أفريقيا أهمية أكبر من أي وقت مضى.